

ندوة في بيت المحامي عن أوضاع السجون نجار: لبناء سجون جديدة وخفض مدة العقوبة



* المحاضرون *

المعيشية في السجون، وهي تعمل على وضع استراتيجية شاملة للسجون وعلى تحسين البنى التحتية والخدمات في السجون لكن الوزارة تعاني نقصاً حاداً في العديد والتجهيزات».

أما نجار فدعا الى «التحرك وبناء سجون جديدة وخصخصة المرافق التقنية، وتشجيع ليس فقط تطبيق قانون خفض مدة العقوبة بل ايضاً قانون تنظيم العقوبات، وخلق بنى جديدة في وزارة العدل».

وقال: «يجب السهر على تطبيق المعاهدات الدولية وتعهدات لبنان في هذا الاطار. لذلك تم مؤخراً اطلاق ثلاث مبادرات: الاولى عبارة عن مشروع قانون حول تنظيم مدة العقوبة، من أجل ادخال معايير بديلة في مجال الحجز وتنفيذ العقوبات، اما الثانية فهي انشاء مديرية عامة للسجون في وزارة العدل تحل محل تلك الصدفية الفارغة المسماة ادارة السجون، اما المبادرة الثالثة فهي دعم مشروع قانون حول انشاء مديرية عامة لحقوق الانسان والحريات في وزارة العدل».

بعد ذلك، قدمت رئيسة قسم طب الاسنان الخاص بالاطفال والمجتمعات في كلية طب الاسنان في جامعة القديس الدكتورة ندى فرحات عرضاً مصوراً عن «عملية اليوم السابع» شرحت من خلاله ظروف نشأتها، وأهدافها، وإنجازاتها، ومشاريعها المستقبلية.

ثم تناولت المحاضرات والمداخلات التي تناولت موضوع السجون على الصعيد القانونية، والقضائية، والاجتماعية والانسانية، كما تسنى للجمهور المشاركة في المناقشات من خلال التصويت على مختلف اقتراحات الطول والتوصيات التي يتم عرضها واعتمادها اثناء الجلسة.

نظمت «عملية اليوم السابع» التابعة لجامعة القديس يوسف بالتعاون مع نقابة المحامين في بيروت ومعهد الدراسات القضائية، ندوة بعنوان «سجون لبنان: هل من الممكن تحسين ظروف عيش السجناء؟»، في بيت المحامي، بحضور وزير العدل البروفسور ابراهيم نجار، وزير الشؤون الاجتماعية سليم الصايغ، الدكتور عمر نشابه ممثلاً وزير الداخلية والبلديات زياد بارود، وزيرة الدولة أمل عفيش، رئيس مجلس شوري الدولة القاضي شكري صادر، رئيس مجلسي القضاء الاعلى القاضي غالب غانم، نقية المحامين أمل حداد، رئيس الجامعة البروفسور رينيه شاموسي، المسؤولين عن «مشروع السجون» في عملية اليوم السابع، بالإضافة الى حشد كبير من القضاة والمحامين وعمداء ومدراء وطلاب من جامعة القديس يوسف.

أقلت حداد كلمة قالت فيها: «من الضروري انهاء عملية اصلاح السجون بنجاح، ان كان على صعيد سلطة الوصاية التي يجب ان تكون وزارة العدل، أو على صعيد مقر السجن الذي يجب ان يكون صحياً أكثر وأقل ازدحاماً، أو على مستوى متابعة السجناء، وذلك من اجل ان تبقى دولة القانون ومن أجل ألا يعود السجناء الى ارتكاب الجرائم من جديد».

من جهته قال شاموسي: «سيتم خلال هذا اليوم التفكير في كل هذه المشاكل ويسعدني أن يتم ايلأؤها الأهمية اللازمة. فتبدو لي مقارنة هذه المشاكل مهمة بالنسبة الى الاشخاص الذين قد يضطرون الى الابتعاد عن المجتمع بسبب تواجدهم في السجن».

ثم تحدثت نشابة فقال: «ان وزارة الداخلية والبلديات اطلقت مبادرات لتحسين الأوضاع